



إدارة ملف اللاجئين والوافدين في مصر عام 2026

بين الضغوط الاقتصادية والالتزامات الدولية ومتطلبات الأمن المجتمعي

بقلم

العميد الدكتور محمد حجاب

مصر



تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزاً علمياً بحثياً يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

مركز حمورابي

للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مقدمة

أصبحت قضايا اللجوء والهجرة القسرية خلال العقد الأخير من القضايا الأكثر تأثيراً في السياسات العامة للدول المستضيفة، لا سيما في المناطق التي تشهد نزاعاتٍ ممتدةً وأزماتٍ إنسانيةً متلاحقة. وفي منطقة "الشرق الأوسط" وشمال أفريقيا، أدت النزاعات المسلحة والانهيارات الاقتصادية والمؤسسية في عدد من الدول إلى تصاعد موجات النزوح الإقليمي، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على مصر باعتبارها إحدى الدول الرئيسية المستقبلية للاجئين والوافدين.

وتتميز المقاربة المصرية بعدم تبني نموذج المخيمات المغلقة، والاعتماد على سياسة الدمج المجتمعي بما يسمح للاجئين والوافدين بالاستفادة من الخدمات العامة المتاحة والاندماج داخل النسيج الاجتماعي والاقتصادي للدولة. غير أن هذا النموذج يفرض في المقابل تحدياتٍ متزايدةً تتعلق بقدرة المؤسسات العامة على الاستجابة للطلب المتنامي على الخدمات، فضلاً عن انعكاساته المحتملة على سوق العمل والإسكان ومستويات المعيشة والتماسك المجتمعي. ولم يعد هذا الملف قضيةً إنسانيةً فحسب، بل أصبح ملفاً يرتبط مباشرةً بالأمن القومي والتنمية المستدامة والسياسة الخارجية، مما يستدعي مقاربةً استراتيجيةً شاملةً تتجاوز الاستجابة الطارئة إلى بناء منظومة حوكمة مستدامة.

المنهجية ومصادر البيانات

تعتمد هذه الورقة على منهجية تحليل السياسات العامة من خلال المزج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن والمنهج الاستشراقي، بهدف دراسة أبعاد ملف اللاجئين والوافدين في مصر خلال عام 2026، وتحليل التحديات المرتبطة به، واستشراف المسارات المحتملة لإدارته خلال السنوات المقبلة. كما تستند الورقة إلى مراجعة الأدبيات المتخصصة في مجالات حوكمة الهجرة واللجوء، وتحليل الإطار القانوني والتنظيمي المصري، والاستفادة من التجارب الدولية المقارنة في الدول المستضيفة الرئيسية. واعتمدت الورقة كذلك على بيانات وتقارير صادرة عن الجهات الحكومية المصرية، وتقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، فضلاً عن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مع التأكيد على ضرورة التحقق المستمر من بعض البيانات الكمية في ضوء التغيرات المتسارعة المرتبطة بحركة النزوح الإقليمي.

الإطار المفاهيمي والدلالي

لضمان الدقة التحليلية، تعتمد الورقة على التحديد الإجرائي للمفاهيم الأساسية المستعملة في البيئة الإدارية والقانونية المصرية عام 2026:

1. اللاجئ (Refugee): هو كل شخص يوجد خارج بلده الأصلي بسبب خوف مبرر من الاضطهاد أو النزاع أو العنف، ويستفيد من الحماية الدولية وفقاً للاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

2. طالب اللجوء (Asylum Seeker): هو الفرد الذي تقدم بطلب رسمي للحصول على صفة لاجئ إلى الجهات المختصة ولم يتم الفصل النهائي في طبعه وحالته القانونية
3. المهاجر (Migrant): هو الشخص الذي ينتقل من دولة إلى أخرى لأسباب طوعية تشمل الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، التعليمية، أو المهنية.
4. الوافد (Expatriate/Guest): مصطلح إداري وسيادي واسع تعتمده المؤسسات المصرية ليشمل كافة الأجانب المقيمين داخل الدولة بأوضاع قانونية متنوعة، سواء كانوا لاجئين، طلاباً، مستثمرين، أو عاملين.
5. الحوكمة (Governance): مجموعة الآليات، السياسات، والتشريعات الرقمية والتنظيمية التي تهدف إلى إدارة ملف الوجود الأجنبي بصورة فعالة، شفافة، ومستدامة تحمي حقوق الدولة والمقيم.
6. الأمن المجتمعي (Societal Security): حالة الاستقرار البنيوي التي تضمن الحفاظ على التماسك الاجتماعي، وتدبير السلم الأهلي، وتقليل التوترات، وحماية الموارد والخدمات العامة من الاستنزاف.

الإطار القانوني المنظم للجوء في مصر

- يرتكز الإطار القانوني المصري المنظم لشؤون اللاجئين والوافدين لعام 2026 على تراتبية تشريعية تجمع بين الالتزامات الدولية والسيادة الوطنية:
1. الدستور المصري: الذي ينظم قواعد حماية المستجيرين وتوفير حق اللجوء السياسي والإنساني.
 2. المواثيق الدولية والإقليمية: اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 المنظمة للجوانب الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا.
 3. التشريعات الوطنية الفيدرالية: القوانين المنظمة لشرط الإقامة وسوق العمل للأجانب.
 4. قانون لجوء الأجانب الصادر حديثاً ولائحته التنفيذية المكمل: والذي يمثل نقلة نوعية؛ حيث تم بموجبه إنشاء "اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين" كآلية مؤسسية وحيدة تتبع رئيس مجلس الوزراء، وتختص بالفصل في الطلبات، وتدقيق الأعداد، وتنسيق الجهود التنفيذية.
 - ويُعدّ إصدار قانون لجوء الأجانب خطوةً نوعيةً نحو إرساء منظومة تشريعية متكاملة تُقلص الاعتماد على الآليات الأممية وتُعزز السيادة الوطنية في إدارة الملف. غير أن فاعلية هذا القانون ستظل مرهونةً بإصدار لائحته التنفيذية وتفعيل آلياته التطبيقية في أقرب وقت ممكن.

السياق الإقليمي والمحلي المتقاطع

شهدت البيئة الإقليمية المحيطة بمصر تصاعداً حاداً في موجات النزوح القسري نتيجة امتداد وتعمق النزاع المسلح في السودان، والذي أنتج أكبر أزمة نزوح في العالم حالياً، بالتوازي مع هشاشة الأوضاع الأمنية والمؤسسية في ليبيا واليمن. وقد جعل الاستقرار النسبي والموقع الجغرافي لمصر منها ملاذاً آمناً رئيسياً في المنطقة.

- بالمقابل، يتلاقى هذا التدفق الإقليمي مع سياق محلي مصري يتسم بـ:
1. ضغوط تضخمية ملموسة تؤثر على سلاسل الإمداد ومستويات المعيشة.
 2. أعباء متراكمة على الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجاري.
 3. اختلالات واضحة في سوق الإسكان وتصاعد أسعار الإيجارات في الحواضر الكبرى.
 4. فجوة تمويلية حادة ناتجة عن تراجع المساعدات الدولية الموجهة للدول المستضيفة.

المشهد الديموغرافي للوافدين في مصر 2026

تشير التقديرات الرسمية لعام 2026 إلى أن أعداد الأجانب المقيمين داخل مصر بمختلف الأوضاع القانونية تتراوح بين 9 إلى 11 مليون شخص. ويمثل السودانيون الكتلة الديموغرافية الأكبر حالياً، تليها الجاليات السورية، اليمنية، والليبية.

جدول (1): التوزيع النسبي التقديري والجغرافي للوافدين لعام 2026

الجنسية	النسبة التقديرية	الكثافات والنطاقات الجغرافية الرئيسية	طبيعة التواجد القانوني والاقتصادي
السودان	45%	أسوان، القاهرة الكبرى، الجيزة، القليوبية	الكتلة الأكبر عدداً؛ وتجاوز المسجلون رسمياً بالمفوضية 846 ألفاً مع استمرار الموجات الإنسانية
سوريا	25%	مدينة السادس من أكتوبر، العبور، الإسكندرية، دمياط	اندماج كامل في الاقتصاد الحقيقي (مؤسسات تجارية، صناعات صغيرة، مطاعم).
اليمن	12%	الجيزة (الدقي، المهندسين)، فيصل	تركز استثماري عقاري وتجاري متوسط.
ليبيا	7%	الإسكندرية، محافظة مطروح، مناطق غرب القاهرة	تداخل قبلي وعائلي، مع قدرة شرائية مرتفعة في سوق العقار.
جنسيات أخرى	11%	مناطق متفرقة بالقاهرة الكبرى والمدن الصناعية	تشمل دول حوض النيل، القرن الأفريقي، ودول وسط آسيا.

وتعكس هذه الأنماط الجغرافية خصوصية النموذج المصري القائم على الدمج المجتمعي وعدم الاعتماد على المخيمات المغلقة، وهو ما يتيح فرصاً اقتصادية وتجارية مهمة، لكنه يفرض في المقابل ضغوطاً متزايدة على المرافق والخدمات العامة في بعض المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة. فإن إدارة التركيز الجغرافي للوافدين تظل إحدى القضايا المحورية التي تستوجب سياسات تخطيطية وتنموية أكثر استجابة للتحويلات الديموغرافية الراهنة.

التحديات الهيكلية

1. التحديات الاقتصادية

تشير تقديرات حكومية إلى أن التكلفة السنوية المرتبطة باستضافة الوافدين قد تصل إلى نحو عشرة مليارات دولار سنوياً، تشمل الخدمات الصحية والتعليم والبنية الأساسية والمياه والطاقة والخدمات البلدية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الرقم يستحق مراجعةً مرجعيةً دقيقةً نظراً لتداوله استناداً إلى تصريحات رسمية دون توثيق تحليلي تفصيلي يُفصّل مكوناته.

في المقابل، أسهمت بعض الجاليات في تنشيط الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتجارة والمطاعم وقطاع النسيج والأنشطة الخدمية. ويعكس هذا الطابع المركب للتأثير الاقتصادي للوافدين، ويُلزم بتقييم شامل يأخذ في الاعتبار الجانبين معاً: التكلفة والعائد، بدلاً من الاقتصار على الجانب الأول.

2. الضغوط على الخدمات العامة

أ. القطاع الصحي: تشهد بعض المنشآت الصحية الحكومية ارتفاعاً في معدلات الإشغال وزيادة في الطلب على الخدمات الطبية، مما يستدعي تعزيز الطاقة الاستيعابية لا سيما في مناطق التركيز الجغرافي للوافدين.

ب. القطاع التعليمي: أدى ارتفاع أعداد الطلاب الوافدين إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بالتوسع في الأبنية التعليمية وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة، فضلاً عن ضرورة التفكير في آليات دمج لغوي وثقافي ملائمة.

ت. البنية التحتية: تتركز الضغوط على شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والنقل العام والخدمات المحلية، في ظل بنية تحتية أصلاً تحت ضغط الطلب المحلي المتنامي.

3. فجوة التمويل الدولي (الخلل المالي للشركاء)

يوضح الجدول رقم (2) الخلل الهيكلي الحاد بين حجم الأعباء التنموية والإنسانية الحقيقية التي تتحملها مصر ومستويات الدعم الدولي الممنوح لعام 2026:

جدول (2): مؤشرات فجوة التمويل الدولي لعام 2026

النسبة المئوية من الخطة	القيمة بالدولار الأمريكي	المؤشر التمويلي المعتمد
100%	138 مليون دولار	الاحتياجات التمويلية المقدرة (الخطة الإنسانية)
21%	29 مليون دولار	التمويل الدولي المتاح والمستلم فعلياً
21% فقط	--	نسبة التغطية الدولية الممنوحة لمصر
79%	109 مليون دولار	الفجوة التمويلية المتروكة على عاتق الخزانة المصرية

تكشف هذه المؤشرات عن خللٍ جوهري في منظومة تقاسم الأعباء الدولية، إذ تتحمل مصر جزءاً مرتفعاً من أعباء الاستضافة دون دعم دولي مناسب يعكس الحجم الفعلي للعبء. ويستدعي هذا الوضع دبلوماسيةً نشطةً ومنظمةً في المحافل الأممية والإقليمية لإعادة التفاوض على آليات التوزيع، مع توثيق دقيق للتكاليف الفعلية بوصفه ورقة ضغط تفاوضية.

البعد الاجتماعي والأمني

يمثل الحفاظ على التماسك الاجتماعي مع ضمان الأمن المجتمعي أحد أعقد التحديات المرتبطة بإدارة هذا الملف، ويتجلى ذلك عبر ثلاثة أبعاد:

1. التركيز المكاني والاندماج المجتمعي: يؤدي التركيز المكثف لبعض الجنسيات داخل مناطق محددة إلى تحديات مرتبطة بالاندماج المجتمعي، وتنامي مشاعر الضغط على الموارد المحلية لدى السكان الأصليين. ويتطلب ذلك سياسات توزيع جغرافي مدروسة تأخذ في الحسبان حدود الطاقة الاستيعابية لكل منطقة، وتوازن بين حاجة الوافدين للتجمع في مجتمعات داعمة ومتطلبات الاندماج الوطني.

2. البعد الأمني: على الرغم من أن غالبية الوافدين يمثلون فئاتٍ مدنيةً فازةً من النزاعات، فإن إدارة ملف بهذا الحجم تستلزم منظومةً أمنيةً متكاملةً تشمل: التحقق الدقيق من الهوية عند الدخول والتسجيل، ورصد حالات

عدم الانتظام في الإقامة، وإدارة منظمة لأوضاع من تنتهي إقاماتهم أو ترفض طلباتهم، والتنسيق الاستخباراتي لمنع توظيف شبكات الاستضافة في أغراض غير مشروعة. ويُعدّ الإطار التشريعي الجديد خطوةً في هذا الاتجاه، إذ يتيح معالجةً أكثر منهجيةً للملف.

3. المجال الرقمي والرأي العام: أصبحت منصات التواصل الاجتماعي فاعلاً رئيسياً في تشكيل اتجاهات الرأي العام تجاه ملف الوافدين، وكثيراً ما تضحّم حوادث فردية وتحولّها إلى مصدر احتقان مجتمعي واسع. ويستلزم ذلك استراتيجيةً إعلاميةً حكوميةً واضحةً تعتمد بياناتٍ موثقةً وخطاباً متوازناً يُقرّ بالتحديات دون إثارة مخاوف مبالغ فيها، ويُبرز في الوقت ذاته الالتزامات الدولية للدولة المصرية وإسهاماتها الإنسانية.

جدول (3): مصفوفة المخاطر الاستراتيجية والأمنية لعام 2026

المؤشرات التنفيذية للإنذار المبكر	مستوى الأولوية	حجم التأثير	درجة الاحتمال	الخطر الاستراتيجي المرصود
اتساع الفجوة التمويلية لتبلغ 79% والاعتماد شبه الكامل على موازنة الدولة المصرية.	عالية جداً	مرتفع	مرتفع	تراجع التمويل الدولي وعزوف المانحين
تنامي منشآت تجارية موازية غير مسجلة ضريبياً، وضياع عوائد سيادية على الدولة.	عالية	مرتفع	متوسط	توسع قطاع الاقتصاد غير الرسمي للأجانب
تصاعد وتيرة خطابات التحريض والشائعات الرقمية عبر منصات التواصل الاجتماعي.	عالية	مرتفع	متوسط	الاحتقان المجتمعي والحساسية المحلية
طفرات سعرية في قيم الإيجارات وعجز فئات الشباب المحلي عن إيجاد سكن ملائم.	عالية	متوسط	مرتفع	الضغط على سوق الإسكان والتضخم العقاري
تكرار انقطاعات أو أعطال شبكات المياه والصرف الصحي والصحة في مناطق التجمعات.	عالية	متوسط	مرتفع	تآكل القدرة التشغيلية للمرافق والخدمات

الخبرات الدولية المقارنة

1. تركيا: زاوجت بين قوننة العمالة الوافدة في سوق العمل الرسمي والاستفادة الاستراتيجية من ورقة ضبط الحدود لانتزاع تمويلات وهياكل دعم تنموية من الاتحاد الأوروبي.
 2. الأردن: طورت "خطة الاستجابة الأردنية" التي ربطت استدامة الخدمات للاجئين بضرورة توجيه دعم مالي مباشر لدعم الموازنة العامة وتحسين البنية التحتية الوطنية وليس فقط الإغاثة الإنسانية.
 3. لبنان: اتخذت مساراً إدارياً وأمنياً مشدداً للغاية فيما يتعلق بشروط تجديد الإقامات وحظر العمل والحد من التسجيل لضبط التوازنات الديموغرافية الداخلية.
 4. ألمانيا: طبقت نموذج "الدمج التنموي المشروط"، عبر إلزام الوافدين بمسارات التدريب المهني واكتساب اللغة القومية لتسريع وتيرة مساهمتهم الضريبية وسد عجز سوق العمل.
- تثبت هذه التجارب أن النموذج الأمثل هو الذي يبتعد عن المعالجة الأحادية (الأمنية الصرفة أو الإنسانية الصرفة) ويتجه نحو "المقاربة التنظيمية الشاملة".

جدول (4): الخبرات الدولية المقارنة في إدارة ملف اللجوء

الدولة	النهج المتبع	الدرس الرئيسي للسياق المصري
تركيا	دمج اقتصادي + تنظيم سوق العمل + تمويل أوروبي	ربط الاستضافة بحزمة دعم مالي إقليمي ودولي
الأردن	ربط الخدمات المقدمة بمستوى الدعم الدولي	الاشتراط المؤسسي في مقابل تقديم الخدمات
لبنان	سياسات تنظيمية مشددة للإقامة والتسجيل	نموذج تحذيري: الإدارة الضعيفة تُعمق الأزمة
ألمانيا	دمج مشروط مرتبط بالتدريب المهني واللغة	إدماج الوافدين في سوق العمل الرسمي يقلل التكلفة

توضح هذه النماذج أن إدارة الملف تتطلب مزيجاً متوازناً بين الحماية الإنسانية والحفاظ على الاستقرار الداخلي، وأن نجاح أي نموذج يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرة الدولة على تأمين دعم دولي كافٍ يُخفف العبء عن ميزانيتها الوطنية. كما تُظهر أن الحوكمة الجيدة لا تتعارض مع الحماية الإنسانية، بل هي شرطها الضروري.

السيناريوهات المستقبلية

1. السيناريو الأول: استمرار الوضع القائم

الاحتمالية: مرتفعة التأثير: سلبي متوسط

استمرار التدفقات الحالية مع محدودية التمويل الدولي وبقاء الضغوط الاقتصادية. في هذا السيناريو تستمر الهوة بين احتياجات الخدمات والموارد المتاحة في الاتساع تدريجياً، مع تصاعد محتمل في مستويات الاحتقان المجتمعي. يمثل هذا السيناريو المسار الافتراضي في غياب قرارات سياسية حاسمة.

2. السيناريو الثاني: الحوكمة الشاملة والدمج المنظم

الاحتمالية: متوسطة إلى مرتفعة التأثير: إيجابي

استكمال التسجيل وبناء قواعد بيانات دقيقة وتطوير الإدارة الرقمية وتنظيم الأنشطة الاقتصادية. يُفضي هذا السيناريو إلى تحويل جزء من الضغط الديموغرافي إلى فرصة تنموية مع تحسّن الحوكمة الأمنية. وهو السيناريو المنشود الذي تستهدفه هذه الورقة.

3. السيناريو الثالث: تصاعد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية

الاحتمالية: متوسطة التأثير: سلبي مرتفع

استمرار تراجع التمويل الدولي مع زيادة الضغوط على الخدمات وارتفاع مستويات الاحتقان المجتمعي، مما قد يدفع نحو ردود أفعال سياسية متسارعة. يستلزم هذا السيناريو خطة استجابة طارئة معدّة مسبقاً تشمل إجراءات تنظيمية أكثر صرامة وآليات احتواء اجتماعي سريعة.

4. السيناريو الرابع: تعزيز الدعم الدولي

الاحتمالية: منخفضة التأثير: مرتفع إيجابي

زيادة التمويل الدولي وإطلاق برامج تنموية مشتركة بما يُخفف العبء على الموازنة العامة. يتطلب هذا السيناريو دبلوماسيةً مصريةً نشطةً ومنظمةً وتوثيقاً دقيقاً للتكاليف الفعلية للاستضافة بوصفه ورقة ضغط تفاوضية. واحتمالية تحقيقه، وإن كانت منخفضة راهناً، قابلةً للارتفاع بفعل جهود دبلوماسية ممنهجة.

خارطة طريق الحوكمة الشاملة (2026-2030)

1. المرحلة الأولى (2026-2027) - التأسيس والتسجيل استكمال عمليات التسجيل الشامل، وبناء قاعدة بيانات وطنية موحدة، وتطوير منظومة الهوية الرقمية، وتقنين أوضاع المقيمين بأوضاع غير منتظمة.
2. المرحلة الثانية (2027-2028) - الدمج الاقتصادي والتنظيمي دمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، وتطوير المنظومة الضريبية المتعلقة بالوافدين، وتحسين آليات الرقابة والتنظيم.
3. المرحلة الثالثة (2028-2030) - التنمية والشراكة تعزيز برامج الدمج التنموي، وتوسيع الشراكات الدولية وتنويع مصادر التمويل، والتحول الرقمي الكامل لإدارة الملف.

التوصيات

1. التوصيات التشريعية

- أ. استكمال الإطار التشريعي المنظم لشؤون اللجوء وإصدار اللائحة التنفيذية دون تأخير، نظراً لأن القانون بلا لائحة تنفيذية يظل ناقصاً في التطبيق.
- ب. تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية تحت مظلة اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين لتجنب التشتت في الصلاحيات.
- ت. بناء قاعدة بيانات وطنية موحدة تتيح رصدًا دقيقاً وأنيماً للأعداد والتوزيع الجغرافي والأوضاع القانونية.

2. التوصيات الاقتصادية

- أ. إنشاء آليات دولية فعّالة لتقاسم الأعباء استناداً إلى توثيق التكاليف الفعلية للاستضافة.
- ب. ربط الدعم الدولي بحجم الخدمات الفعلية المقدمة لا بالأرقام التقديرية، لضمان عدالة التوزيع.
- ت. دمج الأنشطة الاقتصادية للوافدين في الاقتصاد الرسمي لضمان الرقابة وتحقيق العوائد الضريبية وتقليص الاقتصاد الموازي.
- ث. تشجيع الاستثمارات المنتجة المرتبطة بالجاليات الأجنبية في القطاعات التنموية ذات الأولوية.

3. التوصيات الاجتماعية والأمنية

- أ. تعزيز برامج التماسك المجتمعي التي تشمل مشاركة أطراف الاستضافة والوافدين معاً في أنشطة تفاعلية مشتركة.
- ب. دعم آليات إدارة النزاعات المحلية على مستوى الحي والمجتمع.
- ت. معالجة اختلالات سوق الإسكان عبر سياسات عرض وتنظيم موجهة تمنع استغلال الوافدين وتحمي أيضاً حقوق المواطنين.

ث. بناء منظومة أمنية متكاملة للتحقق من الهوية ورصد حالات عدم الانتظام، مع احترام الضمانات الإجرائية.
ج. تطوير استراتيجية إعلامية رسمية تعتمد البيانات الموثقة في مواجهة الخطاب المضخم على منصات التواصل الاجتماعي.

4. التوصيات الدبلوماسية

أ. إدراج ملف تقاسم الأعباء ضمن أولويات السياسة الخارجية المصرية في جميع المحافل الأممية والإقليمية، وتشكيل تحالفات مع الدول المستضيفة الكبرى لتعزيز موقف تفاوضي مشترك.
ب. حشد دعم تنموي مباشر للدول المستضيفة عبر آليات مبتكرة كتحويل الديون إلى مشاريع تنموية.
ت. دعم جهود تسوية النزاعات في دول المنشأ - ولا سيما السودان- عبر المبادرات الإقليمية، باعتبارها الحل الأكثر استدامةً لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري.

الدلالات الاستراتيجية

تكشف المؤشرات الراهنة أن ملف اللاجئين والوافدين تجاوز كونه قضية إنسانية مرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية، ليصبح أحد الملفات الاستراتيجية العابرة للقطاعات، والمتصلة بالأمن الإنساني، والحوكمة، والتنمية المستدامة، وإدارة الموارد، والاستقرار المجتمعي. كما تشير التجارب الدولية إلى أن الحوكمة الجيدة لا تتعارض مع مبادئ الحماية الإنسانية، بل تمثل شرطاً أساسياً لضمان استدامتها وتعظيم مردودها الاقتصادي والاجتماعي.

خاتمة

لم يعد ملف اللاجئين والوافدين في مصر ملفاً إنسانياً تقليدياً، بل أصبح أحد الملفات الاستراتيجية العابرة للقطاعات التي تتقاطع مع الأمن القومي والسياسات الاقتصادية وإدارة الموارد والتنمية الحضرية والعلاقات الدولية.

ومن ثمَّ فإن نجاح المقاربة المصرية لن يُقاس فقط بقدرتها على توفير الحماية الإنسانية، وإنما بمدى نجاحها في بناء نموذج حوكمة مستدام قادر على تحويل الضغوط الديموغرافية إلى فرص اقتصادية وتنموية، مع الحفاظ على التماسك الاجتماعي وضمان الأمن المجتمعي واستدامة الخدمات العامة.

والمؤكد أن الوقت عامل حاسم في هذا الملف، إذ إن التأخر في استكمال الإطار التشريعي وبناء منظومة الحوكمة سيزيد من تراكم التحديات ويُضيق هامش المناورة السياسية. في المقابل، تتيح المرحلة الراهنة فرصةً لوضع مصر في موقع الدولة المستضيفة الرائدة القادرة على تقديم نموذج حوكمة إقليمي يجمع بين الالتزام الإنساني والضبط المؤسسي والكفاءة التنموية.

ملاحظة منهجية: تستند بعض البيانات الكمية الواردة في هذه الورقة إلى تقديرات حكومية وتصريحات رسمية. يوصي الباحثون بمراجعة مرجعية دقيقة قبل النشر النهائي، ولا سيما أرقام التكلفة السنوية وأعداد الوافدين وبيانات فجوة التمويل، وتدعيمها بإحالات هامشية تفصيلية مستقاة من تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

المصادر

1. مجلس الوزراء المصري (2026): البيانات الصادرة عن اللجنة الوطنية لتدقيق وحصر تكاليف استضافة الأجانب والوافدين في مصر.
2. مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR Egypt - June 2026): التقرير الإحصائي النصف سنوي المحدث حول أعداد اللاجئين ومؤشرات فجوة تمويل خطة الاستجابة الإقليمية.
3. وزارة الداخلية المصرية (2026): القرارات الإدارية والتنظيمية الصادرة بشأن مدد وقواعد توفيق أوضاع إقامات الأجانب والوافدين.
4. مركز شاف للدراسات المستقبلية (2026): الأدبيات السياسية والمقارنات الدولية الخاصة بحوكمة الهجرة واللجوء والاتفاقيات الأمنية العابرة للحدود.
5. المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2026.
6. تقارير المنظمة الدولية للهجرة (IOM) - الملف المصري، 2026.
7. الدراسات المقارنة الخاصة بإدارة ملفات اللجوء في الدول المستضيفة: تركيا، الأردن، لبنان، ألمانيا.
8. الدراسات الدولية المتعلقة بحوكمة الهجرة وتقاسم الأعباء - Brookings Institution، Carnegie Middle East - Center.
9. وثائق قانون لجوء الأجانب المصري الصادر حديثاً والتقارير التشريعية المقارنة.